الإنفاق الحكومي في الجزائر

أ.محمد عيسى هزيل
جامعة الجلفة

إن النتائج المحققة من الاستثمارات العمومية الضخمة التي حققتها الجزائر في السبعينات والثمانينات لم تكن في مستوى التطلعات الجزائريين والتي نتج عنها اختلالات اقتصادية واجتماعية بسبب طبيعة الملكية والتخطيط الموجه وكذا تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

ومنذ بداية سنة 1990 شهد الاقتصاد الوطني اضطرابات سياسية وانفلات امني كبير ودخلت الجزائر فيما يصطلح عليه العشرية السوداء انعكس على ذلك بكل وضوح على وضعية ميزان المدفوعات والتفاقم الخطير للديون الخارجية ،كل هذه العوامل تفاعلت فيما بينها لتفاقم من حالة الركود الاقتصادي .

وهذا الوضع بمجمله يعود مباشرة إلى انهيار أسعار البترول سنة 1987 ولمحاولة تسريع المسار الانتقالي شرع سنة 1991 ببرنامج التطهير المالي وإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني ،والذي ارتكز على اتفاق مع صندوق النقد الدولي والذي طبق سياسات الأصولية (سياسة الاستقرار الاقتصادي والتعديل الهيكلي)

لقد استطاعت تلك السياسات ذات النزعة النيوكلاسكية أن تحقق التوازن على المستوى الكلي ولكن تكلفتها الاجتماعية كانت كبيرة حيث بلغت نسبة البطالة 28 % حوالي 2.8 مليون عامل عاطل عن العمل.

ولكن مع بداية العشرية الأخيرة بدأت تظهر بوادر انفراج أمني و سياسي جعل القائمين على القرار في البلاد يفكرون في تعويض الخسائر الحاصلة آنذاك و محاولة اللحاق بركب التنمية الحاصل في العالم،وذلك بالاستفادة من الظروف الاقتصادية العالمية التي تميزت باتساع النشاط الاقتصادي العالمي،وارتفاع الطلب على مصادر الطاقة التي تحوز الجزائر جزءا مهما منها .

إن الظروف الاقتصادية و المالية المناسبة،دفعت بعجلة التنمية إلى الأمام،مما أنعكس على جل المتغيرات الاقتصادية الكلية وجعل صانعي القرار الاقتصادي في البلاد يفكرون في تطبيق نموذج يتلائم ومتطلبات المرحلة ،التي كانت تحتم عليهم أن تكون السياسة الاقتصادية صانعة للتنمية وذلك بتدخل

الدولة في النشاط الاقتصادي وذلك يتنافى والنموذج النيوكلاسيكي التي طبقته في التسعينات مع صندوق النقد الدولي وليس العودة إلى الاشتراكية في السبعينات وذلك بتطبيق النموذج الكنزي عن طريق سياسة مالية توسعية بزيادة هامة في حجم الإنفاق الحكومي من خلال اعتماد برامج تنموية. عرف أولها ببرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 ، أعطيت فيه الأولوية لتعزيز البنية التحتية و بلغت الاستثمارات العمومية فيه حوالي 07 مليار دولار. و مع تزايد الإيرادات المالية واصلت الجزائر سياسة الإنفاق العمومي

التنموي باعتماد مشروع آخر خماسي هو البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 استحوذت فيه مشاريع المنشآت القاعدية على حصة الأسد ورصدت له الدولة حوالي 150 مليار دولار ،ثم تله برنامج خماسي 2010-2014 توطيد النمو الذي رصد له 286 مليار دولار الذي أولى أهمية كبيرة للموارد البشرية

المبحث الأول : البرامج التنموية في الجزائر بين (1999- 2014)

الاستثمار العام هو الإنفاق الرأسمالي للدولة أي مشترياتها من السلع الاستثمارية اللازمة لإقامة المشاريع العامة و التي تهدف إلى زيادة تكوين التراكم الرأسمالي الخام في الاقتصاد أي زيادة الطاقة الإنتاجية أو تحسين مستوى المعيشة ،ولقد عرفت الفترة (1999-201) ثلاثة برامج كبيرة.

المطلب الأول : برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

إن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي لا يهدف إلى تسوية المشاكل الموجودة ،و إنما إلى تدارك التأخر المسجل و المتراكم على مدى عشر سنوات من الأزمة،و إلى تخفيف التكلفة الاجتماعية للإصلاحات و المساهمات في إعطاء دفع جديد للنمو الاقتصادي [1].

1. الإطار العام للبرنامج .

يعتبر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إتماما لما جاء في خطة التنمية المحلية،التي نصت عليها المادة (4) من المرسوم التنفيذي رقم 98-227 المؤرخ في 13 جويلية 1998 ،المتعلق بنفقات التجهيز للدولة،حيث يحدد كل برنامج أو مخطط الأعمال و العمليات التي تستهدف تحقيق تطلعات المواطنين وضمان التناسق بين مساعي التنمية الاقتصادية و الرقي الاجتماعي و التهيئة العمرانية،و تعتبر هذه المخططات و البرامج التنموية بمثابة وسائل للعمل و تسيير عمليات التجهيز ،و تتمثل هذه البرامج في المخطط البلدي للتنمية (PCD)، و البرنامج القطاعي غير الممركز (PSD)، و البرنامج القطاعي الممركز (PSC) [2] .

و تتميز هذه البرامج التنموية بطبيعتها اللامركزية، بإعتبار أنها تترك حرية المبادرة في اقتراح و اختيار المشاريع المحلية ،المتمثلة في البلديات و الولايات و هذا في إطار المخططات البلدية للتنمية (PCD) ،و البرنامج القطاعي غير الممركز (PSD) .

و قد بقي العمل بهذه البرامج التي أثبتت كفاءتها في بعض الولايات ،إلا أنه كان ينقصها بعض الفعالية لعدة أسباب، لعل أهمها اختلاف الظروف الخاصة بالجماعات المحلية و إحتياجاتها ما لم ينعكس على الاقتصاد الوطني بمتغيراته الكلية،ما أفرز ضرورة إحداث مخططات وطنية تهدف لإحداث النمو الاقتصادي بكل تبعاته عن طريق سياسة تنموية،كان أول برامجها البرنامج المعروض من طرف رئيس[3]

لقد قام رئيس الجمهورية بتحديد فترة البرنامج بأربع سنوات ممتدة بين 2001-2004 الهدف منه تدارك التأخر الحاصل في معدلات النمو،و مواصلة للإنعاش الاقتصادي الحاصل سنتي 1999-2000،و هذا بتخصيص غلاف مالي مقدر بـ(525) مليار دينار مقسم على المحاور التالية [4]:

الجدول رقم (05) :الغلاف المالي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و تقسيماته حسب المحاور خلال الفترة (2001-2004)

المحور	المبلغ (مليارديناز)	النسبة (%)
دعم الإصلاحات	45	8.6
دعم إنعاش القطاع الإنتاجي : - الفلاحة - الصيد البحري و الموارد الصيدية .	09.5 55.9	12.4
التنمية المحلية	114.0	21.7
تدعيم الخدمات العمومية و تحسين إطار حياة و معيشة المواطنين	210.5	40.1
تنمية الموارد البشرية	90.2	17.2
المجموع	525	100

Source le programme de soutien a la relance économique، Rapport de consulat d'Algérie a montreal،Ibid،P2.

و إتماما لتنفيذ البرنامج وفق خطى مدروسة و قانونية فقد جاء في المرسوم التنفيذي (02-145)في مادته السابعة، انه ينفذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي من خلال برامج العمل المعتمدة في إطار الميزانية السنوية[5] .

و يتم تمويل عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج دعم الإنعاش من حساب التخصيص رقم (108-302) حسب برنامج العمل المعتمد في إطار الميزانيات العادية السنوية للجمهورية الجزائرية أي أن البرنامج ليس له ميزانية خاصة به بل تصرف تخصيصاته خلال الميزانية السنوية العادية .

2.خصائص البرنامج : يتميز برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي عن بقية البرامج و الخطط السابقة بعدة خصائص:

- له مدة محددة بدقة بداية و نهاية،يبدأ سنة 2001 و ينتهي بنهاية 2004 على مدى (04) سنوات،بخلاف بقية البرامج غير محددة المدة .

- لا يعتبر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي مخططا رباعيا شبيها بالمخططات التي عهدتها بلادنا في السبعينات،و لا يتنافى مع فكرة دخولنا في اقتصاد السوق و عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية .

- لا ينبغي أن ينظر إلى هذا البرنامج على أنه تغيير للاتجاه،أو على أنه عمل مرتجل تم الأخذ به على عجل

للتنصل من تهمة الجمود .[6]

- يعتبر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بمثابة برنامج استثنائي .

- خصص لهذا البرنامج حساب تخصيص خاص تحت رقم (302/108) يفتح في كتابات أمين الخزينة العمومية و أمناء الخزينة للولاية تحت عنوان :" حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي " .

– إعتمادات الدفع الخاصة بهذه المشاريع التي خصصت في إطاره،لا تلغي و لا تغلق في نهاية السنة بل تضاف إلى إعتمادات السنة المقبلة و هو ما يختلف عن البرامج الأخرى،و لا يمكن تحويلها إلى مشروع آخر في السنة الموالية .

3. إستراتيجية برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي :إن الإصلاحات التي قامت بها السلطات العليا في البلاد و لا تزال تقوم بها،تهدف أساسا إلى زيادة الثروة الوطنية من خلال دعم حقيقي للمؤسسات الاقتصادية، و هذا من خلال إدراك وجوب تعميق الإصلاحات الاقتصادية و محاولة وضع إستراتيجية قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية وطنيا و محليا و الحفاظ على دوامها و كذا فتح باب أمام المواطنين و منحهم الفرص و الإمكانيات اللازمة قصد إشراكهم في خلق الثروة الوطنية بصفة أكثر فعالية .

كما توصلت الحكومة إلى أنه بدون إعداد الفضاء الاقتصادي الملائم و بدون تدعيم القدرات الإنتاجية المحلية،و بدون حشد الادخار المحلي اللازم فإن إستراتيجيتها المعتمدة في تحقيق الإنعاش الاقتصادي و القائمة على إصلاح هيكلة الاقتصاد الوطني و نظام سيره قد تواجه عدة عوائق على المستويين الاجتماعي و الجغرافي المميزين للجزائر،و بالتالي يجب القيام بإجراءات خاصة قصد ضمان إنعاش وطني ليس فقط على المستوى الاقتصادي و إنما على جميع المستويات الأخرى .

و كما تمت الإشارة إليه سابقا فإن الظروف الدولية لتي دفعت بأسعار البترول إلى الإرتفاع استفادت منها الجزائر من خلال ما ظهر للحكومة من ضرورة حسن إستغلال عائداتها الناتجة جراء هذه الطفرة، و ذلك قصد استئناف النمو الاقتصادي و الإجتماعي نظرا لقصور التنمية المحلية في تحقيق النمو الاقتصادي لا سيما فيما يخص حشد الادخار و الاحتياطات الناتجة عن الفائض المالي قصد تحسين وضعية الموارد البشرية على المستوى المحلي وتشجيع الإستثمارات الخاصة، لهذا نجد أن المبادرات في خلق مناصب الشغل و تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومنح القروض للمستثمرين الخواص، وإعادة بعث النشاط الفلاحي والصيد البحري و كل نشاط منتج على المستوى المحلي،وكذا ترقية محيط حياة المواطنين،تمثل مجموعة نشاطات ضرورية تحقق الحكومة من خلالها تنمية إقتصادية و اجتماعية،و بالتالي فهي إجراءات تمكن من القيام بإنعاش حقيقي يشكل قاعدة فعلية للإستقرار الاقتصادي و الإجتماعي .

جاءت الإصلاحات التي أقرها رئيس الجمهورية و سهرت الحكومة على تنفيذها في خضم الانتقال الفعلي لاقتصاد السوق،حيث تعتبر هذه الإصلاحات بمثابة الدعامة الأساسية لتحقيق الانتقال السلس إلى إقتصاد السوق من خلال ضرورة دعم الاقتصاد الوطني بإنعاشه كعملية تحضيرية تهدف إلى رفع القدرة الشرائية وترقية الإمكانيات البشرية المحلية .

ووفقا لفقه التنمية الاقتصادية، فإن كل عملية تنمية يجب أن تمر عبر عملية دفع القطاع الإنتاجي و دعم القدرة الشرائية المحرك الأساسي للاستهلاك، عبر تهيئة المناخ المناسب لعمل المؤسسات الاقتصادية التي تعتبر لبنة كل تنمية اقتصادية من خلال قدرتها على خلق الثروة،فإنه من الضروري تدخل الدولة بسياسة مالية غلب عليها الطابع الإنفاقي بغية تحقيق أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

4. أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي : تتمثل أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المنتظرة في تحسين أداء الاقتصاد الوطني من خلال تعجيل وتيرة الإصلاحات،و بعث الاستثمار الوطني و الأجنبي المباشر،و تحسين المستوى العام لمعيشة المواطنين و جعل الطلب الداخلي أكبر و المتوخى من إعادة هيكلة الاقتصاد في هذا الإطار،هو الحد من التبعية المفرط للخارج و التخفيف من ارتهانه بالمحروقات،و تحقيق إدماجه في الاقتصاد العالمي على أحسن ما يرام [7] .

فالأهداف المنتظر تحقيقها من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي تتمثل في رفع و إعادة تنشيط الطلب الكلي الذي شهد ضعفا و تراجعا كبيرين خلال السنوات السابقة لمشروع البرنامج نتيجة الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية المتردية،و كذا دعم النشاطات المنتجة لا سيما المحلية منها،إضافة إلى ذلك فإن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بهدف إلى دعم المنشآت القاعدية خاصة تلك التي تضمن عملية إعادة تفعيل و تنشيط القطاعات الاقتصادية المنتجة وترقية إطار حياة ومستوى معيشة المواطنين،و يمكن تلخيص أهداف تدخل الدولة في المجال الاقتصادي في ثلاث نقاط أساسية هي :

- الحد من ظاهرة الفقر،التهميش،الإقصاء .
- خلق الثروة الوطنية و تحقيق التوازن الجهوي .
- ترقية إطار حياة المواطنين و تحسين مستوى معيشتهم .

و هذا عن طريق تحقيق أهداف وسيطة منشودة هي :[8]

- بلوغ معدل نمو اقتصادي بين 5 و 6 % سنويا على مدى أربع سنوات .
- تخفيض محسوس لنسبة البطالة .
- توفير السكن .
- إنعاش الاستهلاك .
- إستغلال القروض الخارجية.
- تحسين مردودية الجباية العادية .

4. إجراءات البرنامج.

يعتبر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الممتد بين سنتي (2001-2004) أحد أهم البرامج التنموية التي عرفتها البلاد على طول مدة الإصلاحات و ذلك من خلال معالجته لأهم خمس محاور تعتبر أساس الإصلاحات، و هي : دعم الإصلاحات،دعم النشاطات الإنتاجية،التنمية المحلية، تدعيم المنشآت القاعدية والأشغال الكبرى، وكذا تحسين مستوى تسيير الموارد البشرية و ترقية الإطار العام لحياة المواطنين، وقد خصص لمجملها غلاف مالي بقيمة 525 مليار دينار،وزع على مدة البرنامج حسب الجدول التالي :

الجدول رقم (06) :توزيعات الغلاف المالي على سنوات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي حسب محاوره .

الوحـدة : ملـيار دينـار

المحور	2001	2002	2003	2004	المجموع
دعم الإصلاحات	30.00	15.00	—	—	45.0
دعم النشاطات الإنتاجية	10.6	20.2	22.5	12.00	65.3
التنمية المحلية	32.4	42.9	35.7	2.00	14.3
دعم المنشآت القاعدية و الأشغال الكبرى	93.00	77.9	37.6	2.00	210.5
تنمية الموارد البشرية	39.4	29.9	17.4	3.5	90.2
المجموع	205.4	185.9	13.2	20.5	525.0

المصدر: تقرير حول الوضعية الاقتصادية والإجتماعية للسداسي الثاني من سنة 2001 المجلس الوطني الاقتصادي والإجتماعي،الدورة العامة التاسعة عشر نوفمبر 2001،ص 122 .

ثانيا :البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

يعتبر البرنامج الخماسي الموسوم بالبرنامج التكميلي لدعم النمو،التكملة للبرنامج السابق الممتد بين (2001-2004) والمسمى ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وهذا راجع لما سجله هذا الأخير من إنجازات وحرصا من السيد رئيس الجمهورية على مواصلة مشوار التنمية الاقتصادية في البلاد والحفاظ على المكتسبات خلال الفترة الأولى من برنامجه الرئاسي، حيث يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو نتيجة حتمية للمنجزات السابقة خلال الفترة (1999-2004) و في ما يلي تفصيل للبرنامج بكل ما يحتويه.

1. الإطار العام للبرنامج .

- وصف البرنامج: يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو أداة لمواصلة التنمية الاقتصادية التي شهدتها الجزائر خلال الفترة بين 1999-2004 و قد أصطلح على تسميته بالبرنامج التكميلي لدعم النمو إقرارا من المسؤولين بحدوث نمو اقتصادي خلال الفترة السابقة ما أسال الحبر كثير حول حقيقة هذا النمو، أهو نمو حقيقي أم راجع إلى بعض الظروف الخارجة عن إمكانيات الجزائر و بين هذا و ذاك ما يهمنا نحن هو أن النمو قد حدث فعلا[9] . إن تطبيق هذه البرامج و ضمان فعاليتها يقتضي تعبئة كافة الطاقات و وجود قدر ممكن من التناغم و التناسق بين التوجيهات الوطنية الكبرى ممثلة في البرنامج التكميلي لدعم النمو، والبرامج المحلية و الجهورية ممثلة في البرنامج البلدي للتنمية (PCD) والبرنامج القطاعي للتنمية (PSD) والبرنامج الجهوي للجنوب، وللهضاب العليا . يشكل برنامج دعم النمو الاقتصادي الذي أعلن عنه رئيس الجمهورية يوم 07 فيفري 2005 في خطابه أمام إطارات الأمة مسعا إضافيا يكمل مسعى التنمية المحلية و البرنامج هذا ذو الجوانب والأبعاد المتنوعة يمتد على خمس سنوات من 2005 إلى 2009 ،و يقتضي لإنجازه غلافا ماليا شاملا يفوق 4200 مليار دج وهذا كونه برنامج واسع النطاق يصبو إلى تحقيق الاختيارات التنموية الكبرى بشكل أكثر عمقا على غرار البرامج الطموحة التي تمت صياغتها لصالح ولايات الجنوب و الهضاب العليا،كما يرجى منه بعد أن يبلغ مداه محو كافة النقائص من خلال تجسيد المشاريع القطاعية الكبرى، و

تحقيق خطة البرنامج المتكونة من (05) محاور وتحقيق خطة البرامج المتكونة من (05) محاور أساسية الذي تم التوزيع المبدئي للغلاف المالي عليها و كانت على النحو التالي :

الجدول رقم (07): توزيع الغلاف المالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو حسب كل محور .

المحور	المبلغ (بالمليارديناز)	النسبة (%)
تحسين ظروف المعيشة	1908.5	45.5
تطوير المنشآت القاعدية	1703.1	40.8
دعم النمو الاقتصادي	337.2	8
تحديث الخدمة العمومية	203.9	4.8
ترقية تكنولوجيا الإتصال الجديدة	50	1.1
المجموع	4202.7	100

المصدر : البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009 ، أفريل2005 ، [على الخط] متوفر على www.premier-minister.gov.dz بتصرف .

يتم صرف المخصصات المالية لهذا البرنامج كل سنة من حساب التخصيص الخاص رقم (120-320) الذي عنوانه " حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي " حيث يفتح هذا الحساب في كتابات أمين الخزينة الرئيسية و أمناء الخزينة للولايات،و يعتبر الوزراء و الولاة هم الآمرون بصرف الحساب بالنسبة لعمليات تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش من خلال برامج العمل المعتمدة في إطار الميزانيات السنوية للدولة.

2. خصائص البرنامج : يتميز البرنامج التكميلي لدعم النمو عن بقية البرامج بـ [10]:

- مدته محددة بدقة من بدايته إلى نهايته .
- يمتد البرنامج على مدة متوسطة تسمح بمراجعة البرنامج وتصحيح الأخطاء (خمس سنوات من 2005-2009) .
- يتكامل مع البرامج المحلية و الجهوية ولا يتفرد بأهدافه عن بقية البرامج المرافقة .
- يعتبر برنامج واسع النطاق ينتظر منه تجسيدا اختيارات تنموية كبرى ذات صفة أكثر عمقا و تأثيرا .ويولي اهتمام كبير للحاجيات المستعجلة و يرتب الأولويات خاصة في مجال التشغيل والسكن والتزود بالماء الشروب والتطهير والتوصيل بشبكات الكهرباء والغاز الطبيعي و فك العزلة، ووسائل الاتصال والنقل إلى غير ذلك .
- جاء هذا البرنامج وقد وجد أمامه أرضية صلبة حضرها له البرنامج الذي سبقه،فكان عبارة عن مواصلة لأهداف مسطرة من قبل مع تحديد الأولويات .
- تستطيع الإطارات المحلية سواء كانوا منتخبين أو ولاة أن يحددوا الأولويات حسب طبيعة المنطقة وإقتراحها على السلطات الوصية لإدخالها في إطار البرنامج مع مراعاة خصوصية البرنامج وأهدافه الكلية و ما ينتظر منه من أهداف .

3. أهداف البرنامج :

يقترح البرنامج التكميلي لدعم النمو رؤية عن مستقبل اقتصادنا على أساس مبدأي حرية المبادرة و تعزيز نظام التضامن الاجتماعي،و تتمثل الغاية من هذا البرنامج في رفع القدرة الشرائية وتحسين ظروف المعيشة المادية للمواطنين و رفاهيتهم .

وفي هذا الإطار تعتزم الحكومة مواصلة تأهيل النشاط السائد على مستوى الميدان الاقتصادي قصد تكييفه مع التحولات الهامة و العميقة الجارية على الصعيد العالمي و من شأن حركية التجديد هذه التي ينبغي إستكمالها حتما،سواء على مستوى الإجراءات أو الآليات،أن تساهم في رفع التحديات التي يفرضها خصوصا عقد الشراكة مع الإتحاد الأوربي و الإنضمام الجاري إلى المنظمة العالمية للتجارة .

و من الضروري أن يستند تأهيل النشاط الاقتصادي إلى نظام ناجح و عصري للإعلام الاقتصادي و الرصد الإستراتيجي،و الذي تجسد فعلا سنة 2010 بإنشاء وزارة الإحصاء والاستشراف،و بهذا الشأن ستسهر الحكومة على المديين القصير و المتوسط،على تعزيز حركية التنمية التي شرع فيها خلال السنوات الأخيرة و التي وسمت ببرنامج حكم دعم الإنعاش الاقتصادي المنتهي في ديسمبر 2004 .

وفي هذا الإطار تعتزم الحكومة إعادة تأهيل مخطط للتنمية يتماشى مع إقتصاد السوق،ويتعلق الأمر، بضمان التعبئة الكاملة لقدرات البلاد والتوفر على رؤية شاملة ومنسجمة لتنمية اقتصادية واجتماعية، على المدى الطويل[11].

كما ينبغي التحكم في تسيير التنمية بما يسمح بضمان نمو اقتصادي مستمر و محدث لمناصب شغل و يكون أقل تبعية للإيرادات البترولية،وذلك عن طريق :

- ✓ تجسيد إطار اقتصادي كلي مستقر و مشجع على النمو .
- ✓ تهيئة محيط اقتصادي ذي نوعية من أجل تشجيع تطوير المؤسسة الاقتصادية سواء من أجل استعادة مكانتها في السوق الوطنية أو تمكينها من التصدير و هذا ملاءمة لمناخ الاستثمار،وتنظيم سوق العمل، تحيد الإستراتيجيات والسياسات القطاعية، نظام محفز و دعم مباشر من الدولة .
- ✓ التحكم في تسيير موارد الدولة من أجل توفير و توسيع شروط الاستفادة من المرافق العمومية و كذا نوعية الخدمات المقدمة .
- ✓ تنفيذ سياسة تهيئة الإقليم و ضمان إنسجام هذه السياسة مع تنمية القدرات الإنتاجية البشرية والمادية، وهيكلة الفضاء الاقتصادي بشكل أفضل بما يتصل مع التنمية السريعة للاقتصاد،ومشاريع المنشآت الأساسية الكبرى الجاري إنجازها .
- ✓ مواصلة إصلاح مهام الدولة و هياكلها مع السهر على ضمان تناسق و إنسجام التدابير الخاصة الإصلاحات في مختلف ميادين الحياة الاقتصادية.

إن البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي يهدف إلى وضع إستراتيجية تنموية تتوخى توطيد أركان المجتمع وإدماج كافة مكوناته و تحقيق نمو إقتصادي مواكب للتقدم الحاصل في العالم،و هذا بترقية المناطق

المحرومة والتخفيف من الفارق وتنمية المحيط الريفي ومكافحة الفقر والتهميش وإشراك المرأة في التنمية وإعادة تأهيل الموارد البشرية،عن طريق تحقيق خمس أهداف رئيسية هي :

- تحسين ظروف المعيشة بدعم القدرة الشرائية للمواطن وتوفير الصحة والسكن والتعليم لكل شرائح المجتمع.
- تطوير المنشآت القاعدية المتمثلة في السدود والطرقات ولعل أهمها مشروع الطريق السيار "شرق.غرب" .
- دعم النمو الاقتصادي من خلال زيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي وذلك بدعم المؤسسات الاقتصادية المنشأة للثروة الأمر الذي ينعكس مباشرة على زيادة نصيب الفرد من الدخل الناتج عن الحركية الاقتصادية المولدة من نشاط المؤسسة .
- تحديث الخدمة العمومية مما يسهل و يبسط الإجراءات المتعلقة بدعم النشاط الاقتصادي وجلب الإستثمار الأجنبي بمختلف أنواعه .
- ترقية تكنولوجيات الإتصال الجديدة مواكبة للتطور العالمي الحاصل في مجال الإتصال من أجل دعم النشاط الاقتصادي وتسهيل المعاملات والإجراءات .

الجدول رقم (08) :توزيعات الغلاف المالي على سنوات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي حسب محاوره

الوحـدة ملـيار دينـار

المحور	2001	2002	2003	2004	المجموع
دعم الإصلاحات	30.00	15.00	—	—	45.0
دعم النشاطات الإنتاجية	10.6	20.2	22.5	12.00	65.3
التنمية المحلية	32.4	42.9	35.7	2.00	14.3
دعم المنشآت القاعدية و الأشغال الكبرى	93.00	77.9	37.6	2.00	210.5
تنمية الموارد البشرية	39.4	29.9	17.4	3.5	90.2
المجموع	205.4	185.9	13.2	20.5	525.0

المصدر : تقرير حول الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للسداسي الثاني من سنة 2002 المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي،الدورة العامة التاسعة عشر نوفمبر 2001،ص 122 .

ثالثا : برنامج توطيد النمو 2010-2014

أشار تقرير البنك العالمي الصادر حول الجزائر حول المالية العامة ، أن الجزائر زادت إنفاقها بمستويات غير مسبوقة سواء في تاريخها أو مقارنة مع الدول التي تقاربها في الدخل[12] .

1. تكلفة البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014.

حيث بلغ الغلاف المالي المحصص له 286 مليار دولار.(أو ما يعادل21.214 مليار دج)

2. الاهداف الرئيسية للبرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014.

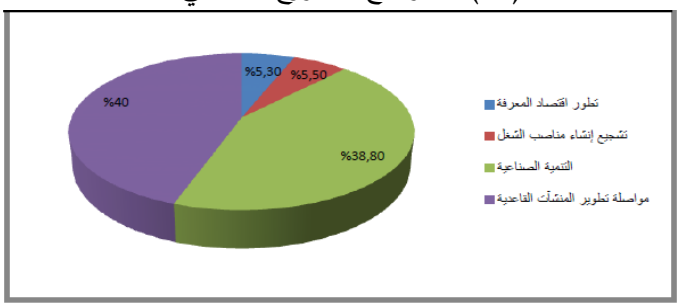
- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار.

- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 534 11 مليار دج (أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار)

3. محتوى المشروع الخماسي للتنمية 2010-2014

- يخصص برنامج 2010 – 2014 أكثر من 40 % من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص من خلال الشكل

الشكل(10) : برنامج المشروع الخماسي 2014



المصدر : من أعداد الباحث اعتماد على معطيات وزارة المالية 2014

- إنجاز حوالي 5000 منشأة لفائدة قطاع التربية الوطنية تتضمن 1000 إكمالية 850 ثانوية[13].
- إنجاز 600.000 مقعد بيداغوجي و 200.000 سرير لإيواء الطلبة موجهة لتعزيز إمكانيات قطاع التعليم العالي.
- إنجاز أكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين.
- إنجاز أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية تتضمن 172 مستشفى 45 مركبا صحيا متخصصا و377 عيادة متعددة التخصصات بالإضافة إلى أكثر مم 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين.
- برمجة إنجاز مليوني (02) وحدة سكنية منها 1.2 مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية 2010-2014 على أن يتم الشروع في إنجاز 8000.000 وحدة المتبقية قبل نهاية سنة 2014.
- توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220.000 سكن ريفي بالكيرباء.
- تحسين التزويد بالماء الشروب من خلال إنجاز 35 سدا و25 منظومة لتحويل المياه وإنهاء الاشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري انجازها.
- إنجاز أكثر من 5.000 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة منها 80 ملعبا و160 قاعة متعددة الرياضات و400 مسبح وأكثر من 200 نزل ودار شباب.

المطلب الثالث : تقييم البرامج

أولا : تقييم المخططات الاستثمارية خلال الفترة (1967-1998)

النتائج المحققة من الاستثمارات الضخمة التي حققتها الجزائر في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي لم تكن في مستوى الطموحات المنتظرة ويمكن إيجاز النتائج السلبية في العناصر التالية[14] :

1. التكاليف الباهظة وامتداد الآجال المفروضة على الاقتصاد الوطني وهي تبرز بوضوح من خلال الفوارق الملحوظة بين مبالغ الاستثمارات المحددة في بداية الفترة والمبالغ المسجلة في نهاية الفترة. ففي الفترة 1967-1978 تعدت 300 مليار د.ج وفي الفترة 1980-1985 بلغت 427 مليار د.ج.

2. وتشير بعض الدراسات إلى إن الاستثمار الصناعي يكلف في الجزائر ما40 بين 80 % أغلى من أوروبا في نفس القطاعات الصناعية المستعملة لنفس التكنولوجيا.

3. على الرغم من الحجم الكبير للاستثمارات فإن النتائج لم تكن في مستوى الطموحات المنتظرة وهذا نتيجة التأخر في الإنجاز وتفشي البيروقراطية في الإدارات المركزية.

ففي المخطط الثلاثي نفذت فقط 82 % من الاستثمارات المخططة، أما المخطط الرباعي الثاني فزادت فيه تكاليف المخطط بمقدار 15154 مليار د.ج وذلك راجع إلى التوسع في الاستثمارات الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول في سنة 1973 إلا أن 6, 35 % من قيمة الاستثمارات لم تنفذ وذلك يرجع لمحدودية مؤسسات الإنجاز .

أما مشاريع المخطط الخماسي الثاني فإنها توقفت بسبب انخفاض أسعار البترول التي بلغت سنة 1982 أقلمن 10 دولارات للبرميل، مما عقد مشكلة البطالة وظاهرة الندرة التي مست المواد المبحث الثاني : تقييم برنامج 2001-2014

توضح حصيلة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة سبتمبر 2001-2004 ما يلي :

- تم استهلاك 22 , 96 % من إجمالي المبلغ المخصص لهذا البرنامج.
- تم إنجاز 73 % من المشاريع أي حوالي 1181 مشروع .
- 1% من المشاريع لم يشرع تنفيذها أي حوالي 159 مشروع.
- القطاع الصناعي لم يتجاوب بالشكل المطلوب مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بالنظر للمشاكل المالية والهيكلية التي يعاني منها القطاع العمومي.
- تدهور المناخ الاستثماري خاصة في الجانب التمويلي والإداري ساهم في عرقلة تطور القطاع الخاص وهذا ما أدى إلى عجز الجهاز الإنتاجي للاستجابة للطلب الكلي المتزايد جراء تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي[15].
- إن كثرة الأهداف الرئيسية والفرعية التي حددت لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي قللت من فعاليته بإعتبار أن تعدد هذه الأهداف قد أدى إلى توزيع مشاريع وعمليات البرنامج على قطاعات متعددة مما قلل من أثر فعالية البرنامج.

ولتقييم فعالية برامج الإنعاش الاقتصادي من حيث أداء الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة (2001-2014) نقوم بتقييم اهداف كالدور وهي (النمو الاقتصادي ، البطالة ، التضخم ، ميزان المدفوعات).

ثالثا : تحليل تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014) :

إن الهدف الأساسي لبرنامج من سياسة الإنعاش الاقتصادي هو تحفيز النمو الاقتصادي من خلال رفع من لانفاق الحكومي ،ويمكن تحليل العلاقة بين الاتفاق الحكومي والناتج الإجمالي والنمو الاقتصادي للفترة (2001-2012) من خلال الجدول التالي :

الجدول (09) : تطور الإنفاق الحكومي ونمو الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي (2001-2012)

السنوات	الأنفاق الحكومي (مليار دينار)	نمو الانفاق الحكومي (ملياردينار)	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دينار)	نمو الناتج المحلي الأجمالي%	النمو الاقتصادي %
2000	1178.1	-	4123.51	2.51-	2.2
2001	1321.0	12.13	4227.11	6.99	2.6
2002	1550.6	17.38	4522.77	16.13	4.7
2003	1690.2	9.00	5252.32	17.07	6.8
2004	1891.8	11.93	6149.11	22.98	5.2
2005	2052.0	8.47	7561.98	12.42	5.1
2006	2435.0	18.66	8501.63	12.42	2.0
2007	3108.5	27.66	9352.88	10.01	3.0
2008	4191.0	34.82	11043.70	18.08	2.4
2009	4246.3	1.32	9968.02	9.74-	2.4
2010	4466.9	5.19	11991.56	20.30	3.3
2011	5853.6	31.04	14519.80	21.08	2.4
2012	7169.9	22.49	15843.02	9.11	3.3

Source : La bank d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport des années 2003-2012, site internet : http://www.bank-of-algeria.dz.consulte 14/09/2013

< Office nationale des statistiques, les compte économiques de 2000 à 2012, site internet :http://www.ons.dz

1. تحليل تطور معدلات البطالة خلال الفترة (2001-2014): شهدت معدلات البطالة خلال فترة الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2012) قفزة كبيرة قدرت في حدود 16.3 % مابين سنة 20111-2012 نتيجة استفادة معظم القطاعات الاقتصادية من هذا البرنامج ،وذلك كما يوضحه الجدول الموالي :

الجدول (10) : تطور الأنفاق الحكومي ومعدلات التشغيل والبطالة خلال فترة (2001-2012)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الانفاق الحكومي (مليار دينار)	13121.0	1550.6	1690.2	1891.8	2052.0	2435.0
معدل التشغيل(%)	20.12	20	21.2	24.4	24.7	26.8
معدل البطالة (%)	27.3	25.9	23.7	17.7	15.3	12.3
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الانفاق الحكومي (مليار دينار)	3108.5	4191.0	4246.3	4466.9	5853.6	7169.9
معدل التشغيل	25.5	26.6	26.9	37.6	26.0	27.0
معدل البطالة	13.8	11.3	10.2	10.00	07.3	11.0

Source : la Bank d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport des années 2003-2012, site internet : http://www.bank-of-algeria.dz.

< Office nationale des statistiques, enquête emploi auprès des ménages 2000-2011, site internet : http://www.ons.dz.

تبين معطيات الجدول ارتباط تطور الأنفاق الحكومي بتطور معدلات التشغيل في الجزائر ،حيث أن ارتفاع الأنفاق الحكومي من 1321.0 مليار دينار سنة 2001 إلى 7169.9 مليار دينار سنة 2012 ترتب عليه

ارتفاع معدلات التشغيل من 20.12 % سنة 2001 إلى 27.0 % سنة 2012 ،وانخفاض معدلات البطالة خلال الفترة من 27.3 % سنة 2003 إلى 17.7 % سنة 2004 ،أي أن معدل البطالة فقد ستة نقاط خلال سنة واحدة ، وهذه الزيادة لم تطن زيادة حقيقية وإنما بسبب تغير طريقة المسح الإحصائي لليد المشتغلة التي قام الديوان للإحصائيات حيث أدرج فئة العمال الغير منتظمين .

وعموماً يمكن القول إن سياسة الأنفاق التوسعية حققت نجاحا نسبيا ،وذلك من خلال تراجع في معدلات البطالة التي استقرت في حدود 11.0 % سنة 2012 [16].

الهوامش

[1] برنامج الحكومة المقدم لنواب المجلس لشعبي الوطني،جويلية 2002،ص 49 .

[2] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،المرسوم التنفيذي رقم 98–227 المتعلق بنفقات التجهيز للدولة،الجريدة الرسمية رقم (51) المؤرخ في 15 جويلية 1998،المادة رقم(04) .

[3] – نفس المرجع ،ص 03 .

[4] Programme de soutien a la relance économique a court et moyen termes 2001/2004 –، Rapport de consulat d'Algérie a montreal (en line) disponible sur :www.consulatalgeriemontreal.com/src/formulaires économie/programme–soutien.alarelance، . p2

[5] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،المرسوم التنفيذي (02–145) المتعلق بكيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم (108–302) الجريدة الرسمية عدد 33 الصادرة بتاريخ 12مايو 2002 المادة (07) .

[6] – خطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة ، مرجع سبق ذكره،ص 3 .

[7] بيان اجتماع مجلس الوزراء ، برنامج عمل الحكومة لسنة 2001، المورادية،الجزائر في 14 سبتمبر 2000.

[8] – خطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة ،مرجع سبق ذكره،ص04.

[9] لباز الامين ، فعالية السياسة المالية في توجيه مخططات النمو الإقتصادي في الجزائر 1999–2009 ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة سعد دحلب ،البليدة ، 2011 ، ص 157

[10] لباز الامين ، مرجع سابق ، ص 158

[11] لباز الامين ،مرجع سابق ، ص 160

[12] [12] بوعشة مبارك ، مرجع سابق ، ص07

[13] شعبان فرج ، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من القفر ،دراسة حالة الجزائر 2000–2010 ، مذكرة دكتوراه غير منشورة ،جامعة الجزائر 03 ، ص 308–309

[14] بوعشة مبارك ، مرجع سابق ، ص ص 8–9

[15] بوعشة مبارك ،مرجع سابق ، ص 10

[16] ساسية عناني ،تقييم فعالية برامج الإنعاش في تحسين أداء الاقتصاد الجزائري أداء للفترة (2001–2012) ، جامعة المسيلة ، الملتقى الدولي تقييم استراتجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الآليفية الثالثة بالجزائر ،يومي 28 و29 أكتوبر 2013 ،ص 13